



الجمهورية اللبنانية
وزارة التربية والتعليم العالي
الوزير

حضرة السيّدة لمى فقيه المحترمة

٧٣٥٣

الموضوع: طلب تزويد "هيومن رايتس ووتش" بمعلومات حول تأثير قانون الجنسية اللبناني لعام ١٩٢٥ على أولاد وأزواج النساء اللبنانيات، ووصولهم إلى الإقامة القانونية والتعليم والعناية الصحيّة والعمل.
المرجع: كتابكم تاريخ ٢٤ آب ٢٠١٨

إشارة إلى الموضوع والمرجع المبيّنين أعلاه،

وعطفاً على كتابكم- المذكور أعلاه- والذي يتضمّن ما تقوم به "هيومن رايتس ووتش" من بحثٍ حول تأثير قانون الجنسية اللبناني لعام ١٩٢٥ على أولاد وأزواج النساء اللبنانيات، ووصولهم إلى الإقامة القانونية والتعليم والعناية الصحيّة والعمل، والذي تطلبون بموجبه تزويدكم بمعلومات في هذا الخصوص، وذلك عبر الإجابة على ستّة أسئلة واردة فيه،

وحيث إنّ لبنان أقرّ قوانين عدّة تنظّم حقّ التعليم للمواطنين، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ الذي ينصّ على "مجانيّة التعليم".

ب- أقرّ القانون رقم ٦٨٦ ، تاريخ ١٩٩٨/٣/١٦ ، مبدأ "إلزاميّة التعليم الابتدائي ومجانيّته".

ج- القانون رقم ١٥٠ ، تاريخ ٢٠١١/٨/١٧ ، الذي قضى بتعديل المادّة ٤٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ ، تاريخ ١٩٥٩/١/١٢ ؛ حيث نصّ القانون الجديد على ما يأتي:

" التعليم إلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، ومُتاح مجاناً في المدارس الرّسميّة. وهو حقّ لكلّ لبناني في سبيل الدّراسة لهذه المرحلة.

تُحدّد بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء شروط وتنظيم هذا التعليم المجانيّ الإلزامي".

وحيث إنّ التزام لبنان بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة (٢٠١٥ - ٢٠٣٠) أوجبَ على وزارة التّربية والتّعليم العالي أن تعزّز الحقّ في التّعليم للجميع. كما أنّ رؤية الاستراتيجية الوطنيّة للتّعليم وضعت في عهدة وزارة التّربية والتّعليم العالي مهامّ إيلاء عمليّة تسجيل التّلاميذ من أمّهات لبنانيّات متزوّجات من أجنبيّ، الاهتمام اللاّزم، ومعاملتهم ككافة التّلاميذ وعدم فصلهم أثناء الدّراسة وتوفير مقاعد دراسيّة لكلّ راغب منهم وفق الأصول. (مرفقة ربطاً نسخة عن تعميم صادر عن وزارة التّربية والتّعليم العالي في هذا الخصوص).

وحيث إنّ وزارة التّربية والتّعليم العالي تعمل على تعزيز الحقّ في التّعليم للجميع من خلال:

1- تعمل وزارة التّربية والتّعليم العالي على تعزيز "استراتيجية التّعليم ٢٠٣٠"

" The Education 2030 Strategy "

- 2- قيام لجنة برئاسة معالي وزير التّربية والتّعليم العالي بتعزيز "أجندة التنمية المُستدامة ٢٠٣٠"، ولا سيّما الهدف الرّابع التّنمويّ منها والذي ينصّ على "ضمان التّعليم الجيّد المُنصف والشّامل للجميع وتعزيز فرص التّعلّم مدى الحياة للجميع". "MEHE Steering Committee"
- 3- تتولّى وزارة التّربية والتّعليم العالي تأمين التّعليم لجميع التّلامذة، بمن فيهم التّلامذة غير المواطنين من أولاد وأزواج النّساء اللّبنانيّات.

انطلاقاً من المبادئ التي تمّ استعراضها آنفاً، فإنّنا سوف نتولّى الإجابة على الأسئلة المطروحة على الشّكل الآتي:

١- عطفاً على ما وردَ معنا حول دور وزارة التّربية والتّعليم العالي في تعزيز مبدأ عدم التّمييز، وأنّه لكلّ فردٍ الحقّ في التّعليم، فإنّ الوزارة المذكورة لا تفرض أيّ كلفة على التّلامذة غير المواطنين من أولاد وأزواج النّساء اللّبنانيّات، وذلك لارتياح المدرسة الابتدائيّة أو الثّانويّة.

٢- لقد سبقَ أن أوضحنا أنّ وزارة التّربية والتّعليم العالي تسعى دائماً نحو تعزيز الهدف الرّابع التّنمويّ من "أجندة التنمية المُستدامة ٢٠٣٠". ونشير، في هذا السّياق، إلى التّعميم رقم ١٢/م/٢٠١٨، تاريخ ٢٠١٨/٣/١، (مرفقة ربطاً نسخة عنه)، الذي تطلب الوزارة بموجبه من جميع المسؤولين عن الثّانويّات والمدارس الرّسميّة والخاصّة إيلاء عمليّة تسجيل التّلاميذ من أمّهات لبنانيّات متزوّجات من أجنبيّ الاهتمام اللاّزم، ومعاملتهم ككافة التّلاميذ وعدم فصلهم أثناء الدّراسة وتوفير مقاعد دراسيّة لكلّ راغب منهم وفق الأصول.

٣- بالنسبة للمسألة المتعلقة بمدى استفادة التلامذة غير المواطنين من أولاد النساء اللبنانيات من التسجيل في نفس الفترة كاللبنانيين، نوّد أن نُشير، على سبيل المثال، إلى القرار رقم ٢٠١٧/م/٨٠٢، تاريخ ٢٠١٧/٩/١٩، الصّادر عن وزارة التربية والتعليم العالي (مرفقة ربطاً نسخة عنه) والذي يتعلّق بتمديد أعمال التسجيل للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، وقبول تسجيل التلامذة غير اللبنانيين في المدارس الرسميّة في الدوام الصباحي.

٤- لقد سبقَ وأوضحنا أنّ وزارة التربية والتعليم العالي تعطي عمليّة تسجيل التلامذة غير المواطنين أولاد الأمهات اللبنانيات الاهتمام اللازم ككافة التلامذة:

أ- في ما يتعلّق بالمستندات المطلوبة لتسجيل أيّ تلميذ، مهما كانت جنسيّته، في المدارس والثانويّات الرسميّة، فهي على الشكل الآتي:

صورة مصدّقة عن تذكرة الهوية أو إخراج قيد فردي- إفادة مدرسيّة- شهادة صحيّة مُصدّقة من الهيئات المُختصة - الملف الصحيّ- بطاقة اللّقاحات- ثلاث صور شمسيّة مُصدّقة من المختار- إضافةً إلى سند يُثبت شرعيّة وجود التلميذ الأجنبيّ على الأراضي اللبناني، كجواز السفر والإقامة.

ب- بالنسبة للرّسوم في المدارس والثانويّات الرسميّة:

● في الرّوضات والتعليم الأساسيّ، فإنّ جميع التلامذة يستفيدون من الإعفاء بموجب قانون مجانيّة وإلزاميّة التعليم. وتتولّى وزارة والتعليم العاليّ تسديد المُستحقّات عن التلامذة اللبنانيين، وتتولّى مفوضيّة شؤون اللاجئين التسديد عن التلامذة غير اللبنانيين.

● أما بالنسبة للرّسوم في المرحلة الثانويّة، والتي تبلغ ٢٧١ ل.ل. (مئتان وواحد وسبعون ألف ليرة لبنانيّة) ، فقد سُدّدت مفوضيّة شؤون اللاجئين العام الماضي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ عن التلامذة غير اللبنانيين، ومن ضمنهم التلامذة من أمّ لبنانيّة؛ في حين سُدّد ذوي التلامذة اللبنانيين الرّسوم عن أبنائهم باستثناء التلامذة من برنامج الأسر الأكثر فقرًا.

٥- عطفاً على ما أوضحناه سابقاً في مقدّمة حديثنا، واستطراداً لما توصلنا إليه من حيث حرص وزارة التربية والتعليم العاليّ على تعزيز حقّ التّعليم للجميع واعتماد مبدأ تكافؤ الجميع في المعاملة في هذا الخصوص، وسنّداً لما أوضحناه في الإجابة على السّؤال الرابع، فإنّ الثانويّات لا تطلب أيّ رسوم إضافيّة من التلامذة غير المواطنين أولاد النساء اللبنانيات.

٦- لم يتم احتساب عدد التلامذة غير المواطنين أولاد النساء اللبنانيات المسجلين في المدارس الرسمية سابقاً، على أن يتم احتساب أعدادهم هذا العام الدراسي من خلال برنامج SIMS ، وبالتعاون مع إدارات المدارس.

تأسيساً على كل ما تقدّم، فإن وزارة التربية والتعليم العالي، إذ تدرك أهمية دعم الاحترام العالمي والوطني لتمتّع كل فرد بالمساواة في فرص التعليميّة، وإذ تُسلّم بضرورة تعزيز أهداف استراتيجيات التنمية المُستدامة، تسعى إلى تعزيز الحق في التعليم تسهيلاً لوصول جميع التلامذة إلى التعليم، ولا سيما أولئك التلامذة غير المواطنين من أولاد وأزواج النساء اللبنانيات، وبالتالي معاملتهم ككافة التلاميذ مع إيلاء عملية تسجيلهم في الثانويات والمدارس الرسميّة والخاصة اهتماماً لازماً./.

٢٢

وزير التربية والتعليم العالي

مروان حمادة

الجمهورية اللبنانية

وزارة التربية والتعليم العالي

الوزير

تعميم رقم ١٤٠٠/٣/١٨٠٠٠

إلى جميع المسؤولين عن الثانويات والمدارس الرسمية والخاصة

لما كانت وزارة التربية والتعليم العالي، ومن ضمن أهدافها التربوية والتعليمية، تسعى إلى تأمين مقعد دراسي لكل تلميذ على الأراضي اللبنانية، وعدم حرمانه من حقه في التعليم، وحيث إن هناك الكثير من التلاميذ من أمهات لبنانيات وآباء غير لبنانيين يُقيمون على الأراضي اللبنانية وبحاجة إلى متابعة تحصيلهم العلمي،

وحيث إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم التمييز، ويُعلن أنه لكل فرد الحق في التعليم، وحيث إن لبنان قد صدّق على مختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعليم، ولا سيما الاتفاقية الدولية المتعلقة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ كما كرّس، في الدستور، الحق في التعليم، إضافة إلى إقراره عدة قوانين تُنظم حق التعليم للمواطنين،

وحيث إن وزارة التربية والتعليم العالي، إذ تُدرك أهمية دعم الاحترام العالمي والوطني لتمتع كل فرد بالمساواة في فرص التعليم، وإذ تُسلم أنه من واجبها، بناءً على ذلك، لا أن تُحرّم أي شكل من أشكال التمييز في التعليم فحسب، بل أن تعمل أيضاً على تكافؤ الجميع في الفرص والمعاملة في هذا المجال.

من أجل ذلك،

فإن وزارة التربية والتعليم العالي تطلب من جميع المسؤولين عن الثانويات والمدارس الرسمية والخاصة إبلاء عملية تسجيل التلاميذ، من أمهات لبنانيات متزوجات من أجنبي، الاهتمام اللازم، ومعاملتهم ككافة التلاميذ وعدم فصلهم أثناء الدراسة، وتوفير مقاعد دراسية لكل راغب منهم وفق الأصول ./

بيروت في ١٨/٣/٢٠١٨

وزير التربية والتعليم العالي

مروان حمادة

طابق الاصل



فاطمة الملقية

الدكتور (أبو) ما يدر

م. ١٨/٣/٢٠١٨

رئيس المديريات
٢٠١٧-٢٠١٨
جورج أسعد دارة

١٩ أيار ٢٠١٧

قرار رقم ٨٠٢

يتعلق بتمديد اعمال التسجيل للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ وقبول تسجيل التلامذة غير اللبنانيين في المدارس الرسمية في الدوام الصباحي

استكمالاً للمذكرات الصادرة عن المدير العام للتربية في شأن تحديد بدء العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧، وتنظيم تسجيل التلامذة في المدارس الرسمية، واستناداً الى احكام المرسوم رقم ٤٨٩٢ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٧ (تعديل بعض احكام المرسوم ٢٠٨٩ تاريخ ١٩٧١/١٠/١٨) المتعلق بتحديد ايام التدريس الفعلي في المدارس الرسمية، وحيث ان اعمال التسجيل خلال فترة التسجيل الأولى قد اقتصر على التلامذة اللبنانيين فقط، على ان يسمح لغير اللبنانيين بالتسجيل لاحقاً وفق اصول وشروط محددة.

بناءً على ما تقدّم،

١- تمديد اعمال التسجيل من تاريخه ولغاية يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٧/١٠/١٠، على ان تشمل التلامذة اللبنانيين الذين لم يتم تسجيلهم خلال فترة التسجيل الأولى، ومن ثم، وفي ضوء توافر القدرة الاستيعابية، التلامذة غير اللبنانيين شرط التقيد بالاولويات التالية:

- أ- التلامذة غير اللبنانيين (القدامى والجدد) المولودين من ام لبنانية.
- ب- التلامذة غير اللبنانيين الذين تابعوا الدراسة النظامية في المدارس اللبنانية منذ اكثر من ثلاث سنوات ولديهم افادات مدرسية مصدقة وفق الأصول.
- ت- التلامذة الفلسطينيين المقيمين في لبنان منذ ما قبل الازمة السورية، والذين لا تتوافر مدارس للانروا في النطاق الجغرافي لاقامتهم.
- ث- التلامذة غير اللبنانيين القدامى والجدد من غير جنسيات الدول التي تعاني أزمة النزوح.
- ج- اشقاء التلامذة غير اللبنانيين الذين قبل تسجيلهم في ضوء توافر الاولويات اعلاه، مع مراعاة عدم التشعب وفق ما هو محدد ادناه.

٢- يمنع قبول التلامذة غير اللبنانيين، على رغم مراعاة الاولويات المحددة اعلاه، إلا في الصفوف القائمة اصلاً والتي لا يجوز ان تقل اعداد التلامذة فيها عن العشرة تلامذة لبنانيين، مع ما يستتبع ذلك من عدم جواز تشعب الصف من خلال فتح المجال امام تسجيل غير اللبنانيين مهما كانت الاسباب؛ اما في حال عدم توافر عشرة من التلامذة اللبنانيين على الاقل في مرحلة رياض الاطفال والحلقتين الاولى والثانية من مرحلة التعليم الاساسي لاعتماد الصف وفق الاصول، فيندمج هذا الصف بالصف الاعلى أو الادنى مباشرة، في المدرسة نفسها، او ينقل وينقل التلامذة الى مدرسة مجاورة وفق احكام النظام الداخلي لرياض الاطفال ومدارس التعليم الاساسي.

٣- لا يجوز لاي سبب من الاسباب، قبول انتقال التلامذة من الدوام المعتمد لتدريس غير اللبنانيين الى الدوام الصباحي.

٤- يراجع المديرون رؤساء المناطق التربوية، كل في ما خصّه، في حال تقدّم للتسجيل اعداد من الاطفال لا تجيز الاولويات المذكورة اعلاه استقبالهم في ضوء القدرة الاستيعابية للصف، ويتعيّن على المناطق التربوية في هذه الحال تأمين قبول تسجيلهم في مدارس مجاورة مع جواز تحويل غير اللبنانيين منهم الى المدارس المتعمدة للتدريس في دوام بعد الظهر.

ان وزير التربية والتعليم العالي اذ يؤكّد ضرورة التقيد التام بما ورد في احكام هذا القرار يحتمل مدير المدرسة مسؤولية قبول انتساب اي تلميذ خارج اطار الحالات المحددة اعلاه مع ما يترتب على ذلك من مسؤولية تأديبية.

وزير التربية والتعليم العالي



طابق الاصل

٢٠١٧